انتخابات
المجلس الشعبي الوطني الجزائري
2- تموز- 2026

سربست مصطفى
رئيس منظمة ستيب
للديمقراطية والانتخابات

آرام جمال
رئيس المعهد الكوردي
للانتخابات KIE

تموز-2026

- العنوان: انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري- (2026-07-02)
- المعد من قبل: - سربست مصطفى رئيس منظمة ستيب للديمقراطية و الانتخابات
  - آرام جمال رئيس المعهد الكوردي للانتخابات KIE
- نوع الموضوع: الانتخابات والقضايا الديمقراطية
- تاريخ الاصدار: تموز - 2026

من منشورات " منظمة ستيب للديمقراطية و الانتخابات" و " المعهد الكوردي للانتخابات KIE "

المعهد الكوردي للانتخابات KIE

.....

منظمة مستقلة غير ربحية، تم تأسيسها في منتصف عام 2002 من قبل عدد من المحامين والحقوقين، و هي تسعى إلى نشر الوعي المدني لدى الناخبين والمساهمة في تعديل قوانين الانتخابات العامة ومراقبة انتخابات المجالس المنتخبة في العراق و إقليم كردستان.

منظمة ستيب للديمقراطية و الانتخابات

.....

هي منظمة وطنية مستقلة غير ربحية، تراقب الانتخابات العامة في إقليم كردستان والعراق، وتسعى متطوعا لنشر و رفع الوعي الانتخابي والديمقراطية والحكم الرشيد.

للاتصال:

7701573210 / 07504840094

معلومات عامة:

اسم البلد : جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

الموقع الجغرافي : قارة افريقيا

العاصمة : ولاية جزائر

المساحة : 2,381,741 كم مربع

عدد السكان : 46,851,044 شخص

اللغة الرسمية : العربية و الامازيغية

العملة : دينار الجزائري

الدين الرسمي : الاسلام/ المذهب المالكي

التقسيم الاداري : 69 ويلاية و 1541بلديات.

الاستقلال : بعد 130 سنة من الاحتلال الفرنسي، تم استقلالها في عام 1962.

الحدود : بحر الابيض المتوسط، تونس، مغرب، ليبيا، نيجريا، مالى و موريتانيا.

نظام الحكم : شبه رئاسي

الدستور : دستور جمهورية الجزائر الديموقراطي الشعبي لعام (2016).

الغرفة الاولى للسلطة التشريعية : مجلس الشعبي الوطني الجزائري

الغرفة الثانية للسلطة التشريعية: مجلس الامة الجزائري

علم الجزائر

جرت يوم 2026/7/2 انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري، الذي يعتبر الغرفة الاولى للسلطة التشريعية، بجانب مجلس الامة الجزائري. واستمرت نسبة الاقبال الضعيف في الانتخابات الجزائرية التي لم تصل الى نسبة 21% من الاصوات، واقل من سابقتها التي جرت سنة 2021، على الرغم من مشاركة بعض القوى التي قاطعت انتخابات سنة 2021، مثل جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية.

انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري
2 تموز 2026

- **البيئة الانتخابية رقميا ومعلوماتيا :**

لالقاء الضوء على الانتخابات التشريعية في الجزائر نعرض ادناه اهم المعلومات والبيانات المتعلقة بهذه الانتخابات:

- **عدد الناخبين:** 24727041 ناخبا، ومنها 23872756 ناخبا داخل الجزائر و 854285 ناخب مقيمون في الخارج.

- **عدد المصوتين:**
5053603 مصوتا، 4962433 مصوتا في الداخل، و91170 مصوتا في الخارج.

- **نسبة المشاركة:**
- 20.43% من مجموع الناخبين المسجلين، وبنسبة 20.79% داخل الجزائر، اما في الخارج فكانت 10.67%، وهي نسبة متدنية بشكل ملفت.

- **المصادقة على النتائج:** يقوم المجلس الدستوري بالمصادقة على النتائج النهائية للانتخابات واعلانها، بعد الانتهاء من النظر في الطعون التي تقدم على النتائج الاولية.

- **القانون الانتخابي:** القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخاب انتخابات 2021، والمعدل سنة 2026.

- **الادارة الانتخابية:** السلطة الوطنية للانتخابات، التي تاسست سنة 2019، وهي هيئة مستقلة، وتتكون من عشرين عضوا، ومدة عملهم هي ست سنوات غير قابلة للتجديد.

- **البرلمان:** يتكون من مجلسين، وهما:
أ- المجلس الشعبي الوطني: مدة ولايته 5 خمس سنوات.
ب- مجلس الامة: مدة ولايته 6 سنوات، وتجري الانتخابات النصفية لتجديد نصف عدد اعضاء مجلس الامة كل ثلاث سنوات.

- **عدد المقاعد :** 407 مقعدا، 395 مقعدا في الداخل و 12 مقعدا في الخارج.

- **النظام الانتخابي:** تجري انتخابات مجلس الشعبي الوطني الجزائري وفق نظام قائمة التمثيل النسبي، وتستخدم صيغة الباقي الاقوى لتوزيع المقاعد التي تبقى شاغرة بعد عملية التوزيع الاول. (المواد 194-198) من القانون الانتخابي.

- **العتبة الانتخابية:** حدد قانون الانتخابات نسبة (5%) من مجموع الاصوات المدلى بها على المستوى الوطني، اي بمعنى على القائمة المشاركة فيّ الانتخابات ان تتجاوز هذه النسبة المحددة لكي تدخل في مبنى المجلس الشعبي الوطني الجزائري.

(قانون الانتخابات، المادة 194)

- **عدد الدوائر الانتخابية:** 77 دائرة انتخابية، 69 دائرة منها داخل الجزائر و 8 اخرى للناخبين الجزائريين في الخارج. ويأتي ذلك بعد تعديل الخريطة الإدارية للبلاد، حيث زاد عدد الولايات الجزائرية إلى 69 ولاية، مما يجعل كل ولاية دائرة انتخابية واحدة.

- **عدد مقاعد البرلمان:** 407 مقعدا، منها 395 مقعدا داخل البلاد و12 مقعدا في الخارج. يتم تحديد عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية بناءا على الكثافة السكانية للولاية، فعلى سبيل المثال، تحصل العاصمة (الجزائر) على أكبر عدد من المقاعد. وتحصل كل دائرة انتخابية (ولاية) تلقائيا على ثلاثة مقاعد على الأقل، بغض النظر عن عدد سكانها. وذلك لضمان عدم حرمان الولايات الواقعة في المناطق الصحراوية أو الولايات المستحدثة ذات الكثافة السكانية المنخفضة من ممثليها.

- **مدة الاقتراع:** 11 ساعة تبدأ من الساعة الثامنة صباحا لغاية الساعة السابعة مساءا.

- **بطاقة الناخب:** حسب المادة 72 من القانون الانتخابي تعد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تسلم لكل ناخب مسجل في سجل الناخبين.

- **آلية التصويت:** يطبق في الانتخابات التشريعية آلية القائمة شبه المفتوحة، لذلك فان التاشير هو للقائمة مع احد المرشحين، وفي حالة عدم اختيار اي مرشح تبقى ورقة الاقتراع صحيحة، ويتم احتساب الصوت للقائمة.

- **التصويت بالوكالة:** يسمح قانون الانتخابات بالتصويت بالوكالة للفئات التالية:

أ- المرضى الموجودين في المستشفيات او في منازلهم.

ب- حالات العجز.

ت- العمال والمستخدمون الذين يعملون خارج ولاياتهم، او هم في تنقل دائم.

ث- طلاب الجامعات اللذين يدرسون خارج ولاياتهم.

ج- المواطنون المقيمين في الخارج.

ح- منتسبي الجيش الوطني والقوى الامنية، وموظفي الكمارک، وموظفي مصلحة السجون اللذين هم في الواجب في يوم الاقتراع.

(قانون الانتخابات، المواد 157-168)

- **شروط الناخب:**

1- أن يكون قد أتم الثامنة عشر من عمره يوم الاقتراع.

2- أن لا تسري بحقه أحدى حالات فقدان الاهلية.

3- أن يكون أسمه مدرجا بسجل الناخبين الخاص بالبلدية التي يقع فيها موطنه.

4- أن لا يكون قد سلک مسلكا مضادا لمصالح الوطن أثناء ثورة التحرر الوطني.

5- أن لا يكون محكوما عليه في جناية أو جنحة ولم يرد اليه أعتباره.

6- أن لا يكون قد أشهر أفلاسه ولم يرد اليه أعتباره.

7- أن لا يكون موجودا في الحجز القضائي أو محجور عليه.

(قانون الانتخابات، المواد 50، 51)

- **شروط المرشح:** تنص القانون الانتخابي على شروط المرشح لعضوية المجلس الشعبي الوطني، وهي:

أ- ان يكون حاملا للجنسية الجزائرية.

ب- ان يكون قد بلغ سن الخامسة والعشرين في يوم الاقتراع.

ت- ان يكون قد ادى الخدمة الوطنية، او اعفي منها.

ث- الا يكون محكوما بجناية او جنحة سالبة للحرية ماعدا الجنح غير العمدية، او محكوما لكن اعيد له اعتباره.

ج-ان يثبت وضعه تجاه الادارة الضريبية.

ح- الا يكون معروفا لدى العامة بصلته مع اوساط المال والاعمال المشبوهة، وتاثيره المباشر او غير المباشر على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية.
خ- الا يكون عضوا في البرلمان لدورتين متتاليتين او منفصلتين.

(قانون الانتخابات، المادة 200)

- **شروط القائمة:** تنص القانون الانتخابي على الشروط التي يجب ان تتوفر في كل قائمة انتخابية لكي تكون مستوقية للشروط، وهي:

أ- يجب ان تتضمن قائمة المرشحين عددا يزيد بعدد اثنين عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية اذا كان العدد زوجي، وتزيد بثلاث مرشحين عن عدد مقاعد الدائرة الانتخابية اذا كان العدد فرديا.
ب- مراعاة مبدأ ثلث النساء في القائمة.
ت- ان يكون ما لا يقل عن ثلث عدد مرشحي كل قائمة يحملون الشهادة الجامعية.
ث- الا يقل عدد المرشحين الذين تقل اعمارهم عن 40 سنة في القائمة عن النصف.

(قانون الانتخابات، المادة 191)

د-

- **المجلس الدستوري:** وهي هيئة مستقلة مكلفة بالحفاظ على أحترام الدستور، وهي مختصة بالبت في صحة عمليات الاستفتاء وأنتخاب رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية، وتقوم بأعلان النتائج النهائية. لذلك يعتبر المجلس الدستوري هو المختص بالنظر في الطعون المقدمة حول النتائج الاولية المؤقتة للانتخابات الرئاسية والتشريعية. يتكون المجلس الدستوري من 12 عضو، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين 4 أعضاء من بينهم رئيس المجلس ونائبه، ويقوم كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة والمحكمة العليا ومجلس الدولة بأنتخاب عضوين في المجلس الدستوري.

- **الانفاق الانتخابي وتمويل الحملات الانتخابية ومراقبتها:**

خصص القانون الانتخابي 37 مادة قانونية لغرض تحديد مصادر تمويل الحملات الانتخابية، وتحديد الحدود الخاصة بالانفاق، وايضا تنظيم الية مراقبتها مع مصادر التمويل، والية صرفها على الحملات الانتخابية، عن طريق لجنة يرأسها احد قضاة المحكمة العليا في الجزائر. وهذه خطوة متقدمة وصحية قياسا الى ما هو موجود في القانون الانتخابي في العراق.

- **الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات:** تشكل وفق المادة 194 من الدستور هيئة مستقلة تتكون من قضاة تعينهم المجلس الاعلى للقضاء، واعضاء من منظمات المجتمع المدني يعينهم رئيس الجمهورية. حيث تقوم بمراقبة العمليات الانتخابية، وتقديم التوصيات بخصوص الاطر القانونية والاجرائات التنظيمية للانتخابات المختلفة التي تجرى في الجزائر، وايضا تنظيم دورات لقادة الاحزاب السياسية حول مراقبة الانتخابات، وكيفية الصياغة القانونية السليمة للطعون.

- **الجرائم الانتخابية:** يفصل قانون الانتخاب الجزائري في الجرائم الانتخابية ويقرر لها العقوبات اللازمة في باب كامل هو الباب الثامن الذي يتكون من 38 مادة.

(قانون الانتخابات، المواد 276-313)

- **من أبرز الأحزاب المتنافسة في هذه الانتخابات هي:**

1- **جبهة التحرير الوطني**(FLN) : فهو الحزب التاريخي والمهيمن في الجزائر، ويمثل التيار التقليدي والقريب من السلطة.اويتولى **عبد الكريم بن مبارك** منصب الأمين العام للحزب.

2- **حركة مجتمع السلم** (MSP) **:** أكبر حزب إسلامي معارض في الجزائر، ويرأسه **عبد العالي حساني شريف**،الذي كان منافسا للرئيس الحالي **عبد المجيد تبون** في آخر انتخابات رئاسية.

3- **جبهة القوى الاشتراكية** (FFS) : أقدم حزب معارض في تاريخ الجزائر المعاصر، وهو حزب يساري وسطي (اشتراكي ديمقراطي). يُعرف بدفاعه القوي عن الديمقراطية والعلمانية وحقوق الشعب الأمازيغي، بما في ذلك هويته ولغته، ويرأسه يوسف أوشيش.

4- **التجمع الوطني الديمقراطي** (RND) : حزب قومي محافظ ووسطي. يتبنى نهجا ليبراليا في الاقتصاد ويدعم اقتصاد السوق، ويُنظر إليه باستمرار على أنه "الجناح الثاني للسلطة". كما يؤيد بالكامل برامج الرئيس عبد المجيد تبون، ويُعد أحد المكونات الأساسية لتحالف الرئاسة. ويتولى مصطفى ياحي منصب الأمين العام للحزب.

5- **جبهة المستقبل** (Front El-Moustakbal) : حزب قومي وسطي، يطرح نفسه كبديل يمثل الشباب والتجديد، بعيدا عن الاستقطاب التقليدي بين المعارضة المتشددة والسلطة التقليدية. ويرأس الحزب فاتح بوطبيق، الذي يقود أيضا قائمته الانتخابية في هذه الانتخابات.

النتائج النهائية للانتخابات:

اعلن المجلس الدستوري الجزائري يوم الاثنين المصادف 2026-07-06 النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعبي الوطني (برلمان)، حيث فاز فيها (23) قائمة على المقاعد النيابية، كالاتي:

النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعبي الوطني الجزائري 2026-07-02	
القوائم الفائزة	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	90
التجمع الوطني الديمقراطي	73
جبهة المستقبل	59
حركة مجتمع السلم	43
حركة البناء الوطني	38
القوائم المستقلة	32
صوت الشعب	17
جبهة القوى الاشتراكية	12
حزب الحرية والعدالة	6
حزب الفجر الجديد	6
حزب الكرامة	5
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	4
جبهة العدالة والتنمية	4
حزب العمال	3
حزب جيل جديد	3
حركة امل الجزائر	3
حزب الوحدة الوطنية والتنمية	2
حركة النهضة	2
حزب التجديد الجزائري	1
حزب التحالف الجمهوري	1
جبهة الجزائر الجديدة	1
جبهة الحكم الراشد	1
جبهة المواطن الحر	1
المجموع	407

الاستنتاجات :

اولا: سجلت نسبة مشاركة المواطنين في هذه الانتخابات، والتي بلغت 21.24%، أدنى مستوى لها في تاريخ الانتخابات العامة الجزائرية، مما يشير إلى خيبة أمل واسعة النطاق لدى المواطنين من العملية السياسية من جهة، وقد أثر استبعاد السلطات لـ 30% من مرشحي المعارضة قبل يوم الانتخابات على انخفاض نسبة إقبال الناخبين من جهة أخرى.

ثانيا: تراجع تمثيل المرأة النيابية بشكل حاد في الانتخابات، حيث لم تُنتخب سوى 23 امرأة لعضوية الجمعية الشعبية الوطنية، أي ما يعادل (5.65%) من إجمالي المقاعد البالغ عددها 407. ويعود السبب الرئيسي لهذا التراجع الى تعديل قانون الانتخابات في أبريل 2026، والذي خفض نسبة الجنسين (خمسين وخمسين) في قوائم المرشحين إلى الثلث، وقد أدى ذلك إلى انخفاض عدد المرشحات إلى 2320، مقارنة بأكثر من 8300 في انتخابات عام 2021.

ثالثا: في انتخابات مجلس الشعبي الوطني الجزائري تصدر جبهة التحرير الوطني مرة اخرى بحصولها على 90 مقعدا، لكن ب 8 مقاعد اقل من نتائج انتخابات سنة 2021. وان حركة مجتمع السلم خسر ايضا 22 مقعدا، وهكذا الحال بالنسبة القوائم المستقلة فقد تراجعت بشكل كبير، إذ انخفض تمثيلها من 84 مقعدا في المجلس السابق إلى 32 مقعدا.

رابعا: خسرت حركة مجتمع السلام، أكبر حزب إسلامي معارض، 21 مقعدا بين انتخابات 2021 و 2026، متراجعة من 64 إلى 43 مقعدا. وقد أطال هذا التراجع معظم قوائم الأحزاب الخارجة عن دائرة السلطة، حيث انخفض إجمالي عدد مقاعدها من 84 إلى 32 مقعدا.

خامسا: اتجهت الاحزاب ذات النزعة القومية، بشقيها التقليدية والجديدة، نحو التصاعد، بدليل ان قائمة التجمع الوطني للديمقراطية، وهو حزب قومي محافظ و قريب من السلطة، ازداد عدد مقاعدها بين كلا الانتخابين 2021 و 2026 بـ 15 مقعدا حيث حصل على 58 مقعدا في انتخابات 2021 ، وهكذا الحال بالنسبة لجبهة المستقبل التي ازداد عدد مقاعدها بـ 11 مقعدا.

سادسا: ان عدد المقاعد لكل حزب قد لا يترجم القوة الحقيقية والوزن الشعبي لها، لأن النظام الانتخابي الجزائري يوزع المقاعد حسب الولايات وليس وفق نسبة الأصوات على المستوى الوطني.

.....
.....
.....